

الاحتراف الرياضي في الجزائر ودور القانون 2010/04 في تجسيده  
*The rule of law 04/10 in the embodiment of professional sports in*

د.براهيمي طارق \*

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

[t.brahimi@mail.univ-djelfa.dz](mailto:t.brahimi@mail.univ-djelfa.dz)

د.قلامي سكيينة

جامعة غارداية (الجزائر)

[Sihta201@gmail.com](mailto:Sihta201@gmail.com)

**ملخص:**

تحاول الجزائر خوض تجربة الاحتراف بصفة عامة و الاحتراف في المجال الكروي بصفة خاصة، وهو ما سنحاول التركيز عليه من خلال هذه الورقة ؛ باعتبار، من جهة ، تطور رياضة كرة القدم لكونه الرياضة الأكثر شعبية في الجزائر. ومن جهة أخرى ، إلزام الاتحادية الجزائرية لكرة القدم للأندية بالاحتراف محددة لهم سنة 2011 كآخر أجل لذلك تنفيذا لما أقرته الاتحادية الدولية لكرة القدم (fifa) تحت طائلة عدم المشاركة في المنافسات الدولية و العالمية.

ورغم أن الجزائر فتحت مجال الاحتراف سنة 1995 بموجب الأمر رقم 09/95 ثم أكدت هذا التوجه بموجب القانون 10/04 ، غير أن الأندية ولغاية اليوم (سنة 2010) أي لمدة خمسة عشر سنة لم تتمكن من الدخول في عالم الاحتراف ، بل أكثر من ذلك هي غير قادرة للتوجه لنظام الاحتراف، وهو ما يطرح التساؤل عن مدى فعالية القانون 10/04 و دوره في تجسيد سياسة الاحتراف في ميدان كرة القدم في الجزائر. كلمات مفتاحية: القانون 10/04 ، تجسيد ، الاحتراف الرياضي ، القانون الرياضي .

**Abstract:**

Algeria is trying to experience professionalism in general and in the field of professional football in particular, which we will try to focus on through this paper; as, on the one hand, the development of football for being the most popular sport in Algeria. On the other hand, requiring the Federal Algerian Football Club professionalism specific to them in 2011 as the deadline for the implementation as approved by the Federal International Football Association (FIFA) under penalty of not to participate in international competitions and the World. And although Algeria has opened the field of professionalism in 1995 under Ordinance No. 95/09 and confirmed this trend under the law 04/10, but the clubs until today (year 2010) for any period of fifteen years can not enter into the professional ranks, but more than that are unable to go to a professional system, which raises the question of the effectiveness of law 04/10 and its role in the realization of policy in the field of professional football in Algeria

**Keywords:** law 04/10, Professionalism ,Law of sport.

## . مقدمة:

تواجه الجزائر ضغط عالمى ناتج عن ظاهرة عولمة الرياضة، وما نتج عنه من إلزام وإجبار الدول للدخول فى نفس السياق من الاحتراف، بحيث يضحى كل العالم يتحدث لغة واحدة . لقد أسفر تطور الرياضة فى بعديها الوطنى و الدولى -من الترفيه والمتعة إلى العروض و الربح - إلى ظهور بعد آخر للرياضة من دولارها التكويني، التثقيفى و ربط العلاقات الاجتماعية الداخلية والدولية إلى تأثيرها المباشر فى:

المجال الاقتصادى المترجم بتوفير مناصب شغل متزايدة .

المجال الاجتماعى من خلال القدرة الهائلة على استقطاب أكبر جمهور وتوجيهه.

وهي الأسباب التي تفسر الإهتمام المتزايد بالرياضة الاحترافية من طرف أصحاب رؤوس الأموال، من جهة؛ لقدرة هذه الأخيرة على خلق سوق اقتصادية استثمارية كبيرة وفي نمو مستمر تمس عدة مجالات (عروض المنافسة الرياضية، الإشهار، تسويق المنتجات و المركات الرياضية ، التجهيزات و الإعلام...الخ). ومن طرف السلطات العمومية فى الدولة ، من جهة أخرى ، فإضافة لدورها الاقتصادى ، أدركت الدول الدور الاجتماعى و الثقافى الذى تلعبه الرياضة و مدى تأثيرها على الشعوب و توجيهها .

بحيث أصبحت الرياضة قناة أيديولوجية أخرى، تستعملها السلطة لتوجيه الخطاب السياسى لمواطنيها وخاصة الشباب منهم (نبد العنف، محاربة المخدرات و الآفات الاجتماعية بصفة عامة....) وبمنظور آخر، تحقق الرياضة المصلحة العامة<sup>1</sup>، ولهذا تهتم السلطات العمومية فى الدولة بالمجال الرياضى و تسعى لتأطيره بصفة عامة و الاحتراف بصفة خاصة ؛ لكي لا ينحرف عن هدفه فى تحقيق المصلحة العامة .

إذن ، فتح المجال للاحتراف الرياضى فى الجزائر هو إلزام أكثر منه خيار ، لاسيما فى ظل ما حققه الاحتراف الرياضى من نتائج مبهرة ، إذ لم يتمكن أى مجال أن يجمع حوله هذا القدر الهائل من الجمهور ، وما فوز الجزائر مؤخرا بتأشيرة موندىال جنوب إفريقيا 2010 إلا دليل على ذلك .

تحاول الجزائر خوض تجربة الاحتراف بصفة عامة و الاحتراف فى المجال الكروى بصفة خاصة ، وهو ما سنحاول التركيز عليه من خلال هذه الورقة ؛ باعتبار، من جهة ، تطور رياضة كرة القدم لكونه الرياضة الأكثر شعبية فى الجزائر. ومن جهة أخرى ، إلزام الاتحادية الجزائرية لكرة القدم للأندية بالاحتراف محددة لهم سنة 2011 كآخر أجل لذلك تنفيذنا لما أقرته الاتحادية الدولية لكرة القدم (fifa) تحت طائلة عدم المشاركة فى المنافسات الدولية و العالمية .

و رغم أن الجزائر فتحت مجال الاحتراف سنة 1995 بموجب الأمر رقم 09/95<sup>2</sup> ثم أكدت هذا التوجه بموجب القانون 10/04<sup>3</sup> ، غير أن الأندية ولغاية اليوم (سنة 2010) أى لمدة خمسة عشر سنة لم تتمكن من الدخول فى عالم الاحتراف ، بل أكثر من ذلك هي غير قادرة للتوجه لنظام الاحتراف، وهو ما يطرح

التساؤل عن مدى فعالية القانون 10/04 و دوره في تجسيد سياسة الاحتراف في ميدان كرة القدم في الجزائر؟.

يقوم الاحتراف على الأخذ بعين الاعتبار بثلاث أبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها<sup>4</sup> ؛ هي:

\* أولا - احترافية النوادي .

\* ثانيا - احترافية الفاعلين.

\* ثالثا - احترافية النشاط.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه الورقة مستندين في ذلك على القانون 10/04 ومدى أخذه بعين الاعتبار بهذه العوامل .

### أولا- احترافية النوادي الرياضية.

تستدعي احترافية نوادي كرة القدم تنظيم هذه الأخيرة (ا) وتسييرها (ب) وفق قوانين وضوابط تمكّنها من أداء عملها الاحترافي بكل فعالية .

#### 1 - إنشاء وتنظيم النوادي المحترفة .

يتم إنشاء النادي المحترف وفقا للقانون 10/04 إما:

1- أن يؤسس النادي المحترف من طرف نادي رياضي ؛ وذلك من خلال إنشاء هذا الأخير لشركة رياضية تجارية أو يكون شريكا فيها .

هذا يفتح المجال لتحويل النوادي الناشطة حاليا في مختلف درجات البطولة الوطنية لكرة القدم المنظمة في شكل جمعيات<sup>5</sup> إلى نوادي محترفة .

غير أن المشرع اشترط بلوغ إيرادات النادي الرياضي خمسين مليون دينار بعنوان السنة المالية الأخيرة ، وهو ما سيؤدي إلى إقصاء النوادي الصغيرة التي تعاني من عجز في ميزانيتها.

2 - أن يؤسس كل شخص طبيعي أو معنوي، ذا جنسية جزائرية، بصفة كلية أو لشركة تجارية رياضية تتولى تسيير النادي الرياضي أو كشريك فيها .

وهو ما يفتح المجال للمستثمرين و المتعاملين الاقتصاديين للدخول لهذا المجال.

كما اشترط المشرع ، سواء على النادي الرياضي أو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذين يؤسسون نادي رياضي محترف، أن يوفر منشأة رياضية مطابقة للمقاييس أو ينجزونها بوسائلهم الخاصة .

يبدو أن هذا الشرط معقول و منطقي لدخول عالم الاحتراف الرياضي؛ باعتبار أن كرة القدم المحترفة تصبح مهنة وعلى النادي الرياضي أن يوفر للاعب المتعاقد معه أمكنة مناسبة وذات مقاييس تقنية عالمية للتدريب المستمر والدائم، إلا أنه ليس بالأمر السهل لكل النوادي المتواجدة حاليا<sup>6</sup> بسبب ما تعانيه من عجز مالي ونقص في التأطير المتخصص.

أما في ما يخص التنظيم ، فقد ألزم المشرع<sup>7</sup> النوادي الرياضية المحترفة أن تنظم في شكل شركات تجارية<sup>8</sup> محدد نوع هذه الشركة، فإما أن تكون شركة رياضية ذات شخص وحيد وذات مسؤولية محدودة أو شركة رياضية ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة رياضية .

## ب - تسير النوادي الرياضية .

يختلف تسير النادي الرياضى المحترف حسب نوع الشركة التجارية المختارة لتسيير هذا النادي ، من التسير البسيط المعتمد على المدير والشريك الوحيد فى الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة، إلى التسير الأكثر تعقيدا من خلال رئيس مجلس الإدارة و مجلس الإدارة كخيار أول أو مجلس المديرين و مجلس المراقبة كخيار ثاني فى شركة المساهمة مروراً بالتسيير عن طريق المدير وجمعية الشركاء فى الشركة ذات المسؤولية المحدودة<sup>9</sup>.

تشارك كل هذه الأنواع من التسير فى كونها تخضع للقانون الخاص بصفة عامة و القانون التجارى بصفة خاصة ، وهو ما يوفر لها السرعة فى الإجراءات و المعاملات مما يعطى فعالية للنشاط الرياضى، غير أن نجاعة التسير الرياضى ترتبط أكثر بمدى توفير الوسائل المالية و البشرية الضرورية .

يوفر التنظيم و التسير الخاص المعتمد على شركات تجارية - مبدئياً و نظرياً- استقلالية مالية وإدارية للنوادي الرياضية، هي ضرورية لحسن أدائها، غير أن ارتباطها بما توفره الدولة من دعم مالي، مادي و منشآتى يجعل النوادي فى تبعية لهذه الأخيرة ، ويقلل من استقلالها. ناهيك عن الإجراءات المعقدة والطويلة التي يتطلبها منح التمويل لهذه الأندية<sup>1</sup> مما يؤثر سلباً على فعالية أدائها .

قد تكون النوادي -وخاصة فى الوقت الراهن- بحاجة ماسة إلى هذا الدعم بالنظر لما تعانيه من نقص فى الموارد المالية، ولعل الطريق للاعتراف يتطلب توفير أموال ضخمة، فإن الدعم الذي تقدمه الدولة و المجموعات المحلية يرحب به ويعتبر ضروري فى هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها الكرة الجزائرية ، إلا أننا نرى بأنه من الأفضل التفكير مستقبلاً فى وضع أسس لتمويل الأندية الرياضية بنفسها وأن تعتمد كلية على مداخيلها و تنحصر مساعدات الدولة ؛ لأن الهدف الحقيقي وراء الاعتراف هو تحقيق الأرباح وليس الاعتماد على مساعدات الدولة ، كما أن هذا التوجه يتفق مع ما يقره الدستور<sup>10</sup> من خلال المادة 37 " حرية التجارة و الصناعة مضمونة ، تمارس فى إطار القانون".

يعد توفير الموارد البشرية من أهم ركائز الاعتراف وهو ما سنتطرق إليه فى النقطة الموالية.

ثانياً: احترافية الفاعلين فى المجال الرياضى.

يقصد بالفاعلين الموارد البشرية التي لها دور مباشر أو غير مباشر فى مسار الاعتراف. يعتبر الرأسمال البشرى أهم عامل فى عملية الاعتراف ، ويشترط فى الموارد البشرية لكي تؤدي دورها بنجاعة أن يتوفر فيها الكفاءة اللازمة للاستجابة لمتطلبات واحتياجات الاعتراف .

تنقسم الموارد البشرية فى المجال الرياضى حسب القانون 10/04 إلى الرياضيين والمؤطرين.

## أ الرياضيون.

تعرف المادة 30 من القانون 10/04 الرياضى بصفة عامة " يعتبر رياضياً، كل ممارس معترف له طبياً بالممارسة الرياضية ومجاز قانوناً ضمن ناد رياضى".

وبالرجوع للمواد المتضمنة في الفصل الرابع من القانون 10/04 ، يتضح بأنه إضافة للتعريف العام للرياضي فإن الرياضي المحترف و الذي ينتمي لرياضة النخبة و المستوى العالي تتوفر فيه شروط أخرى أهمها : التفرغ كلية للرياضة التي يمارسها واتخاذها كمهنة، وهو ما ينتج عنه قيام علاقة تعاقدية مع النادي الرياضي؛ حيث يعتبر اللاعب كعامل بهذا النادي و عليه أن يلتزم بمجموعة من الواجبات : كالالتزام بحضور ساعات التدريب، الخضوع للرقابة الطبية ، عدم التغيب إلاّ بترخيص... إلخ من الواجبات العامة<sup>11</sup> التي يلتزم بها لاعب كرة القدم المحترف، و التي تصبح أحيانا أكثر من واجبات أي عامل بقطاع أو مجال آخر، فيبدو معها لاعب كرة القدم كشخص مملوك للنادي المتعاقد معه .

وفي المقابل يستفيد اللاعب من مجموعة حقوق أهمها، الأجر وما يتبعه من مكافئات و مداخيل الإشهار استخدام اسمه ، التأمين ، ..... وهي ذات الحوافز التي تجعل أي لاعب يطمح في حياته للاحتراف. إذا كان سابقا يطلب من اللاعب بذل عناية ، فقد أصبح اليوم مطالبا بتحقيق نتيجة ؛ وإن لم يظهر ذلك صراحة، فإن العقود محددة المدة في الأندية وإمكانية هذه الأخيرة لطرح لاعبيها للتحويلات و الإعاره و إلغاء العقود، ماهي إلاّ وسائل لإلزام اللاعب المحترف بتحقيق نتيجة .

إذن، مادام اللاعب المحترف يواجه كل هذه التحديات ، فعليه أن يكون أهلا لرفعها - خاصة وأن حياة لاعب كرة القدم قصيرة- وذلك من خلال التكوين و التحضير الجيد للاعب وعلى أعلى المستويات من الناحيتين الجسدية والذهنية.

في هذا الإطار، نصت المادة 27 من القانون 10/04 على مجموعة من التدابير الواجب توفيرها للرياضي النخبة و المستوى العالي تتعلق بمساره الرياضي وبعد انتهائه : كالاستفادة من تدابير خاصة تتعلق بالتحضير التقني و التكوين للاعب.

- منحة التكوين و التحضير وتحسين الأداء الرياضي في الخارج وكذا التكفل بمصاريف التجهيزات و التدريبات و المشاركة في المنافسات .

- وسائل استرجاع القوة تتناسب مع متطلبات الرياضي .

لم تحدد المادة صراحة الجهة الملزمة بتوفير هذه التدابير، غير أن المؤكد هو أن النوادي المحترفة هي التي يقع على عاتقها توفير هذه التدابير للرياضيين المتعاقدين معها بالمنشآت الرياضية التابعة لها أو بالتعاقد مع نوادي أخرى لاستغلال منشآتها . ولكن هل تتوفر معظم نوادي كرة القدم الناشطة في البطولة الوطنية على مثل هذه الإمكانيات و التجهيزات ؟.

في الواقع، المستوى البدني الذي يظهر به اللاعبين المحليين و لجوء النخبة الوطنية للتحضير بالخارج يجيب على هذا التساؤل.

كثيرا ما يتم التركيز في تحضير لاعب كرة القدم على الجانب الفيزيولوجي- البدني و يتم إهمال جانب لا يقل أهمية هو الجانب الذهني البسيكولوجي ، وهو عنصر مهم في التكوين المتكامل للاعب المحترف.

على اللاعب المحترف أن يدرك ما يقع على عاتقه ودوره الأساسى فى إنجاح الاحتراف، وعليه التعامل مع الشهرة التى يجنيها بحذر؛ لأنه يصبح المثل الأعلى لشريحة واسعة من المجتمع ، كما عليه أن يدرك معنى الاحتراف ؛ وهو الإلتزام، فهو لا يمارس لعبة للاستمتاع بل مهنة لتحقيق نتائج. وعليه، من المهم إخضاع اللاعبين لتريصات حول : قواعد و قوانين اللعبة ، كل ما يتعلق بخطط وتقنيات لعبة كرة القدم، حقوق وواجبات اللاعب وطريقة إبرام العقود ومحتواها ، كيفية التعامل مع الضغط النفسى .

إذا كان لاعب كرة القدم هو محور الاحتراف فالمؤطر لا يقل أهمية بالنظر للدور الذى يؤديه فى هذا المسار.

#### ب- المؤطرون.

أو مستخدموا التأطير الرياضى كما جاء فى المادة 31 من القانون 10/04 وهم:

- المسيرون،

- المتطوعون المنتخبون،

المستخدمون الممارسون وظائف الإشراف و التنظيم والتكوين و التعليم و التنشيط و التحكيم وفى لجان التحكيم، وكذا أطباء الرياضة والمستخدمون الطبيون وشبه الطبيين على مستوى اللجنة الوطنية الأولمبية و الرابطات و النوادى أو كل مؤسسة أو هيئة محدثة لهذا الغرض.

يشمل التأطير كل المجالات التى لها علاقة بالنشاط الرياضى ، ومع ذلك، على المؤطرين مهما كانت تخصصاتهم العلمية أن يخضعوا لتكوين فى المجال الرياضى نظرا لخصوصية هذا المجال.

يتطلب الاحتراف تكوين<sup>12</sup> نخبة كفئة متخصصة، فمن غير الممكن تسيير نادى رياضى محترف دون وجود الكوادر و المؤطرين من تقنيين و إداريين و مدربين متخصصين<sup>13</sup> .

فى هذا الإطار، خصص المشرع من خلال القانون 10/04 فصلا كاملا للتكوين و البحث<sup>14</sup>

و قد ترك المشرع مجال التكوين مفتوحا لعدة مؤسسات سواء التابعة لوزارة الشباب و الرياضة أو تلك التابعة لوزارة التعليم العالى و البحث العلمى أو التربية و التكوين، أو حتى داخل مؤسسات يحدثها كل شخص طبيعى أو معنوي خاضع للقانون الخاص . غير أن هذا التوجه ، ورغم دوره فى تسريع وتيرة إعداد المؤطرين فهو يطرح إشكال نوعية و اختلاف التكوين التى قد تثر على عملية تقييم الشهادات المتحصل عليها و شروط قبولها . ولهذا يجب العمل على تنظيم ميدان التكوين ، بحيث يتم التنسيق بين مختلف المؤسسات المكلفة به مع تحديد مضامينه ودرجاته وفقا للحاجيات الكمية والنوعية لمنصب الشغل المسجلة فى ميدان النشاط الرياضى<sup>15</sup> .

وهنا ، تظهر أهمية دور الجامعة بكل تخصصاتها أولا من خلال تكوين المؤطرين و ثانيا عن طريق توجيه سياسة الاحتراف بإعطاء التوصيات و الاقتراحات و الحلول المناسبة ، من خلال خلق ورشات ومخابر بحث فى هذا المجال.

#### ثالثا: احترافية النشاط الرياضى

على النادي الرياضي أن يمارس نشاطه الرياضي بأسلوب محترف ، و ذلك من خلال وضع مشروع احتراف قصي، متوسط وطويل المدى يأخذ بعين الإعتبار كل العوامل .

فعلى نادي كرة القدم المحترف أن يكون لاعبيه على مستوى عالي و يعمل على المشاركة في المنافسات الوطنية ، القارية و الدولية.

إنّ إنجاح الاحتراف يستدعي تكثيف المنافسات ، لأنه الهدف الحقيقي وراء ذلك، وهو مانص عليه المشرع من خلال المادة 22 من القانون 10/04 ، ولهذا على الإتحادية الوطنية لكرة القدم أن تعيد النظر في المنافسات الحالية و أسلوب تنظيمها و تعمل على خلق منافسات جديدة .

لانتبهي مهمة النادي بتكوين رياضي ، بل عليه أن يكون أهم مدرسة لاكتشاف المهارات و المواهب الفتية ثم التكفل بها و تحضيرها لخلق مصدر دائم للموارد البشرية الخام.

في هذا السياق ، نص المشرع على أهمية و دور المواهب الرياضية الشابة في تطوير الرياضة الاحترافية ، ولهذا نص القانون 10/04 على جملة من التدابير<sup>16</sup> التي تتولى الدولة القيام بها ، كإنشاء ثانويات رياضية ومراكز للتجمع و تحضير المواهب و النخبة الرياضية ، مدارس وطنية و جهوية متخصصة حسب الرياضة.

مما سبق يتضح بأن سياسة الاحتراف المعتمدة في الجزائر تقوم على التدخل المباشر- وبقدر كبير- للدولة ممثلة من طرف مختلف أجهزتها. وهو نتيجة طبيعية؛ لكون قرار الاحتراف جاء من جانب واحد هو السلطة العمومية، ولم تكن النوادي الرياضية المنفذة المباشرة لهذه السياسة شريكا في وضعها. ومن هنا تظهر عوائق تحقيق هذه السياسة فعلا؛ لأن المشرع لم يأخذ بعين الاعتبار كل جوانب الاحتراف خاصة الواقعية منها و المتعلقة بحالة النوادي و مدى قدرتها على الاستجابة ماديا، ماليا و بشريا لنظام الاحتراف .

وعليه، نرى بأن نجاح الاحتراف في الجزائر يعتمد بدرجة أولى على إشراك الأطراف المعنية في رسم خطة تجسيده ثم تنفيذه. ولهذا للنوادي و الجمعيات الرياضية دور مهم من خلال آرائهم و اقتراحاتهم في تحسين و ضبط القوانين لكي تتماشى مع متطلبات الاحتراف و التطور الحاصل في الرياضة .

هذا، وللجامعة دور أساسي أيضا؛ من خلال تقييم و متابعة مسار الاحتراف و تحديد الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة .

والأهم من هذا وذاك، هو تغيير الذهنيات؛ لأن الاحتراف هو قبل كل شيء أسلوب للتفكير.

#### مراجع الدراسة :

- <sup>1</sup> - المادة 03 من القانون 10/04 ، المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بالتربية البدنية و الرياضة، ج ر ج ، عدد 52.
- <sup>2</sup> - المؤرخ في 25 فيفري 1995 ، المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية للتربية البدنية و الرياضة و تنظيمها و تطويرها، ج ر ج ، عدد 17
- <sup>3</sup> - ألغى هذا القانون الأمر 09/95 ، انظر ، المادة 113 من القانون 10/04، المرجع السابق.
- <sup>4</sup> - Cf. centre national d'appui et de ressources du sport : " professionnalisation du secteur associatif sportif".  
<http://cnar-sport.franceolympique.com>
- <sup>5</sup> - وفقا للقانون 31/90 ، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالجمعيات ، ج ر ج ، عدد



- <sup>6</sup> - Cf. KACI RACELMA: "Algérie : la professionnalisation du football à l'ordre du jour" , <http://www.algerie-dz>
- <sup>7</sup> - المادة 46 ، من القانون 10/04 ، المرجع السابق.
- <sup>8</sup> - النظام القانوني للشركات التجارية، مصطفى كمال طه (1987) القانون التجاري ، الدار الجامعية ، 1987، ص ص 217-598.
- <sup>9</sup> - الملحق رقم 03-02-01 من المرسوم التنفيذي رقم 264/06، المؤرخ في 08 أوت 2006، المتضمن ضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف ويحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية ، ج ر ج ج، عدد 50.
- <sup>10</sup> - دساتير الجزائر (2009)، ناصر لباد ، مخبر الدراسات حول القانون سطيف .
- <sup>11</sup> - المادة 32 من القانون 10/04 ، المرجع السابق.
- <sup>12</sup> - المادة 67 من القانون 10/04 التكوين على أنه: "تتمثل مهمة التكوين في التأهيل لممارسة وظائف التأطير الإداري والتقني و التربوي ووظائف التسيير والإعلام و التنشيط و المساعدة الطبية الرياضية في ميادين التربية البدنية" ، المرجع السابق.
- <sup>13</sup> - المادة 70 من القانون 10/04 ، المرجع نفسه.
- <sup>14</sup> - المواد من 67 إلى 71 ، من القانون 10/04 ، المرجع نفسه.
- <sup>15</sup> - Cf. centre national d'appui et de ressources du sport : " professionnalisation du secteur associatif sportif".
- <http://cnar-sport.franceolympique.com>.
- <sup>16</sup> - المادة 71 من القانون 10/04 ، المرجع السابق.